الباب الخامس

الدور الجديد للقطاع الخاص

الفصل
الثامن عشر

رجل الصناعة المصرى : من هو !؟

شهدت الفترة الأخيرة خلطاً كبيراً بين رجل الصناعة الذى يعتبر العنصر المحرك لعملية التنمية ورجل الأعمال . وأصبح اللقب الأخير لفظاً جامعاً يشمل كل شىء من صاحب رأس المال إلى المدير الصناعى إلى المضارب بالأراض إلى المروج التقليدى أو الوكيل التجارى ، وفى ذات الوقت الذى فرضت جمعيات رجال الأعمال نفسها على صناعة السياسة الاقتصادية ضعف دور الغرف الصناعية ، ولم يجد رجل الصناعة المصرى بداً من أن يلقى بجعبته مع الآخرين من « رجال الأعمال » : يحصل على ما يحصلوا عليه من تسهيلات وتشجيع ويعانى مما يعانون منه من هجوم وتقريع . كل هذا بالرغم من أنه مختلف عنهم فى الطبيعة والتكوين والدور الاجتماعى .

نشرت فى « الأهرام الاقتصادى » فى ١٩٨٦/١/١٣ .

وقد أظهرت خبرة الدول المتقدمة أن التنمية الاقتصادية والانتقال من مرحلة الاقتصاد الزراعى إلى اقتصاد صناعى وديناميكى يقوم على أكتاف مجموعة رواد الصناعة أو المنظمين الذى يجد فيهم الفكر الاقتصادى تجسيداً لقوى الابتكار والمبادرة وتحمل المخاطرة فى المجتمع . وعليه يرى البعض نجاح الدول فى النهضة والتنمية فى قدرتها على إفراز فئة المنظمين القادرين على تجميع عوامل الإنتاج من عمل وأرض ورأسمال فى مجالات جديدة تخدم احتياجات المجتمع المتغيرة والطموحة .

صفات المنظم الصناعى :

أهم صفات المنظم الصناعى هى الابتكار ورؤيته لما لا يرى الآخرين من منافع وتطبيقات لاكتشافات علمية معينة أو لطرق إنتاجية جديدة . وعليه هو فى كل الأحوال رجل غير تقليدى (وإن كانت خلفيته الاجتماعية فى كثير من الأحيان تقليدية) ، هذا بينما أن التجارة والأعمال تُبنى على التجانس مع الإطار الاجتماعى والاقتصادى القائم وتنحو إلى المحافظة والحيطة .

كذلك يتصف المنظم الصناعى بالرؤية طويلة الأجل ، ويربط بين نجاحه وحدوث تغير هيكلى معين فى الاقتصاد القومى . فالمنظم الصناعى الأوروبى أو الأمريكى ربط نجاحه بظهور تغير تكنولوجى كبير مثل استخدام البخار فى الصناعة ، أو تقدم السكك الحديدية أو اختراع نول جديد ، أو ظهور السيارة الخاصة وأخيراً اكتشاف دوائر الكمبيوتر واستخداماتها المتعددة . وبالمقابل فإن التاجر أو الوسيط يهتم بالربح السريع أو الآنى ويستغل اختناقات معينة أو فجوات فى السوق ليصل إلى هدفه .

كذلك فإن المنظم الصناعى يخاطر بجزء من رأسماله إلى جانب ما يجمعه من أموال الآخرين . وقد لا تكون مساهمة المنظم الصناعى كبيرة (مثلا ١٠٪ من إجمالى رأس المال) مع ذلك فقد يضحى بفرص بديلة مجزية أو بمرتب مضمون حتى يحقق طموحه .

ومن الصفات اللازمة للمنظم الصناعى الناجح أن يكون له معرفة جيدة بالمنتج الذى يحاول تصنيعه وكذلك بسوق هذا المنتج . ونحن قد شاهدنا فى مصر عدد من المشاريع الكبرى التى فشلت بسبب عدم خبرة أصحابها وكان الدافع الأساسى وراء وقيامهم بها إعتقادهم أنها مصدر سهل للربح . ومن أمثلة هذه الصناعات مصنع للتصنيع الزراعى حاول أن ينتج كل شىء من الزبادى إلى الشُربَة ، أو مصنع للملابس الجاهزة يحاول صاحبه أن يدير أعماله بعقلية الترزى ، ومصنع للأثاث النمطى ينتج بنظام الورشة الصغيرة .. إلخ .

التطور التاريخى للمنظم المصرى :

فى اعتقادى أن المنظم الصناعى المصرى هو ظاهرة جديدة نسبياً فى تاريخ بلدنا ، ونحن مجتمع تقليدى يحارب الأفكار الجديدة ويزجر الانفرادية والابتكار . فالمنظم المصرى لم يكن له وجود فى تجربة محمد على فى أوائل القرن الماضى . حيث أن الدولة قامت بذلك الدور ، ولم تسمح قوى الاستعمار والاقطاع المحلى من بظهوره حتى أواخر منتصف القرن الحالى . وجاءت تجربة الاشتراكية والحراسات لتضرب الرأسمالية الوطنية وتحرم الصناعة الخاصة من أسباب وجودها الفلسفية . فالدولة هى الرائدة فى مجال الصناعة . وبدلا من المبادرة والابتكار يلزم الارتباط بالتخطيط . وبدلا من المنظم هناك مراكز البحوث الفنية والشركات القابضة الحكومية .. إلخ .

وفيما يلى سنحاول تعريف المنظم الصناعى ، وتحديد أبعاد دوره وشخصيته ثم نبحث فى كيفية تكوينه خلال المراحل المختلفة للنهضة الصناعية فى مصر ، وسيُبين هذا الاستعراض التاريخى أننا بحق نضع على عاتق المنظم المصرى عبئاً كبيراً قد لا يتحمل القيام به وحده فى هذه المرحلة .

(أ) الصناعة قبل الاستقلال :

والحديث عن رواد الصناعة المصرية يعود بنا إلى تاريخ قديم قد يبدأ مع محاولات محمد على الكبير لتصنيع مصر وينتهى بنا إلى عصر الانفتاح الحالى . ولقد حاول محمد على أن ينهض بالصناعة المصرية لخدمة احتياجات الجيش كوسيلة لتحقيق الاستقلال السياسى لمصر ، وتم له ذلك عن طريق القضاء على نظام الحرف التى فرضها مجتمع متخلف ، وأنطلق فى مجالات جديدة كانت الدولة تقوم فيها بدور رائد الصناعة أو المنظم ، واستعان محمد على فى مغامرته الاقتصادية بالخبرات الأجنبية وبالقدرات الإدارية المحلية إذا وجدت . وحاول أن يكون كوادر صناعية جديدة عن طريق نهضة التعليم فى الداخل والبعثات فى الخارج والتدريب . وكذلك اعتمد على قادة الجيش وعلى تنظيم شبه عسكرى فى إدارة المصانع .

مع ذلك فإن إتفاقية لندن ١٨٤٠ قضت على التجربة الفتية فى مهدها عن طريق تقليص دولة محمد على ، وتحجيم الجيش المصرى الذى كان المستهلك الرئيسى للصناعات الجديدة ، وإعادة الجزية التى أرهقت إيرادات البلاد وكذلك عن طريق فرض الامتيازات الأجنبية وإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات مما أودى بالصناعة الحديثة .[1]

وفى الثمانين سنة التالية ، وفى ظل الاحتلال والنفوذ الأجنبى لم يكن من الممكن للصناعى المصرى أو للصناعة المصرية النهوض ، حيث قد رسم لمصر دوراً واضحاً فى خريطة العالم الاستعمارى إلا وهو تقديم القطن الخام لمصانع أوروبا واستيراد السلع المصنعة . وعليه فقد كانت التجارب الصناعية التى بدأت خلال هذه الفترة محدودة ، واقتربت لحد كبير من النشاط الزراعى مثل حلج القطن وكبسه وصناعة الغزل والنسيج التقليدية إلى جانب صناعة السكر والسجائر ، هذا إلى جانب الصناعات التى تتمتع بحماية طبيعية مثل صناعة الطوب والأسمنت واستخراج الملح والصودا . ولقد قام الأجانب بدور كبير فى هذه الصناعات ، بينما حارب الحرفى المصرى حرباً خاسرة فى الحفاظ على صناعاته فى مواجهة الواردات الأجنبية .

---

(١) انظر عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على - دار المعارف ١٩٥١ .

وبالرغم من أن الصناعة المصرية لاقت بعض الرواج خلال الحرب العالمية الأولى عندما حالت ظروف الحرب من وصول الواردات الأجنبية ، إلا أن تلك الفترة سرعان ما انتهت بعودة السلام ، وأصبح الأمل الوحيد للصناعة المصرية يتمثل فى قيام جهود اقتصادية وطنية بعد الحصول على الاستقلال السياسى (المحدود) .

(ب) طلعت حرب والاستقلال الاقتصادى المصرى :

لعل من مظاهر جحود الجيل الحالى بالأجيال التى سبقته ، التى حصلت لمصر على الاستقلال السياسى والاقتصادى ، هو عدم تقييم الدور الذى قام به رواد الصناعة المصرية فى عصر ما بعد الاستقلا مثل طلعت حرب وسيد ياسين وأحمد عبود .. إلخ . ولقد تمكن هؤلاء الرجال وغيرهم ممن هم أكثر تواضعاً أن يخلقوا لمصر قاعدة صناعية حديثة فى ظروف حرب ضارية ليس فقط مع المستعمر والمصالح الأجنبية ، بل أيضاً مع تقاليد المجتمع المصرى ذاته . فمن طبيعة المجتمع الزراعى الراكد أن لا يشجع الأفكار المبتكرة ، بل يبارك احترام قيم الماضى وتأليه أفكار السلف . ولقد بُلِينا فى مصر حتى منتصف القرن بعقلية إقطاعية زراعية سيطرت على أمور الحكم ، وشاركها المستعمر الأجنبى فى قتل قوى الإصلاح ، وانعكس ذلك فى نظام التعليم الذى وضعه المستعمر بهدف خلق كوادر إدارية متوسطة للحكومة وأهمل أى فكر متطور يوائم احتياجات العصر الصناعى . وسعى المستعمر إلى مناهضة الصناعة المحلية عن طريق تقييد قدرة مصر على حماية صناعتها المحلية . ولم تستعيد مصر سلطتها فى هذا المجال حتى ١٩٣٠ عندما استطاعت فرض تعريفة جمركية على وارداتها .

كذلك فإن المنظم المصرى لم يأخذ فرصته الكاملة إلا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ ، تلك الامتيازات التى جعلت منه مواطناً من الدرجة الثانية غير قادر على منافسة الأجنبى فى أرضه ، إلى الحد الذى لزم فيه إذا كان بينه وبين أحد الأجانب قضية جنائية وكذلك فيما يختص بالدعاوى المدنية والعقارية أن يلجأ إلى المحاكم المختلطة التى كانت السيطرة الساحقة فيها لقضاه أجانب . ومن الهام إلا ننسى أن معظم عمليات البنوك والائتمان وخدمات التأمين والنقل والوكالات التجارية كانت فى أيدى

الأجانب ، وعليه فقد كان من الصعب على المصرى أن يتحمل مخاطرة صناعية طويلة الأجل فى ظل هذا المناخ المعادى له ولرغبته فى الإنطلاق والاستقلال ، وبقيت معظم المبادرات الصناعية فى مجتمع قبل الحرب العالمية الثانية (فيما عدا شركات بنك مصر وأمثلة أخرى محدودة) فى أيدى الأجانب ، ولقد سهل لهم العمل الامتيازات التى منعت فرض الضرائب عليهم وأخذتهم خارج نطاق السيادة التشريعية للدولة .

من ناحية أخرى فإن الأجانب كانت لهم مصالح مشتركة ، ولم يكن فى صالحهم تنمية القدرات الإدارية والفنية للمصرى . وعليه سيطر الأجانب على الوظائف الفنية والإدارية فى معظم الشركات القائمة قبل صدور قانون الشركات فى ١٩٤٧ . (٢)

(ج) المنظم فى عهد الاشتراكية :

بالرغم من أن التصنيع فى ظل الاشتراكية يقوم على أساس من التخطيط العلمى والدراسة ، إلا أن هذا لا ينفى دور الأفراد فى تحقيق التصنيع . وقد أثبتت تجربة الستينيات أن ترجمة أهداف الخطة الطموحة فى مجال الصناعة فى مشروعات محددة أعتمد فى المقام الأول على مجموعة من المسئولية قطاع الصناعة الذين تبنوا فكرة مشروعات جديدة وقاموا باتخاذ عدد من القرارات الإدارية الفذة لتجميع عوامل الإنتاج اللازمة من أرض وعمل ورأسمال . وهذه العوامل الثلاثة لم تكن بالضرورة متوفرة بالرغم من أن المشروع مدرج فى الخطة . ذلك أن الحصول على الموقع لم يكن دائماً سهلا ، وقد يكون نفس الموقع خاضعاً لأكثر من جهة . فى هذه الحالة فإن الأمر يحتاج إلى الكثير من التفاوض والمساومة من أجل الحصول عليه . كذلك فإن العمال بالرغم من توفرهم كان ينقصهم فى معظم الأحيان التدريب اللازم ، وعليه يلزم إعداد البرامج وتوفير التمويل للقيام بذلك . أما رأس المال فمن المفترض أن الخطة تترجم إلى بنود فى الموازنة العامة للدولة . مع ذلك فإن رواد تلك الفترة يشهدون بعدم كفاية الموادر المتاحة

---

(٢) انظر فى هذا الشأن دراسة جيدة للدكتور/ نبيل عبد الحميد سيد أحمد – النشاط الاقتصادى للأجانب – دار المعارف ١٩٨١ .

فى معظم الأحيان واحتياجهم للقيام بالكثير من المساومات والضغوط ومبادلة بنود الميزانية حتى يحققوا الخطة الاستثمارية المطلوبة .

(د) رواد الصناعة فى عصر الانفتاح :

من الصعب للمعاصر أن يحكم بموضوعية على فترة الانفتاح . ذلك أن الكثير من القضايا قد اختلطت ، كذلك فإن الصناعى قد أصبح من الصعب تمييزه عن التاجر أو رجل الأعمال . وأصبح من اللازم أن يغوص الإنسان تحت طبقة الانفتاحيين والمستفيدين من رواج السلع الاستهلاكية وفورة الاستيراد حتى نجد الرجل الصناعى الذى يتحمل المخاطرة ويبتكر لتقديم سلعة جديدة أو خدمة جديدة للمجتمع .

ومما لاشك فيه أن بعض رواد الصناعة فى فترة الانفتاح لم يحتاجوا للقيام بالكثير من المخاطرة ، ولم يقدموا افكاراً جديدة ، فقط حاولوا أن يخدموا أنماط استهلاكية مستوردة عن طريق تقديم صناعات خفيفة (مثل صناعة المشروبات الغازية وأدوات التجميل) . مع ذلك فإن المنصف والمدقق يجد الكثير من الصناعات والأفكار المبتكرة التى دخلت السوق المصرى خلال العشرة سنوات الأخيرة . فهناك صناعات جديدة كلية على السوق المصرى بدأت فى الإنتاج ومنها صناعة السجاد والملابس الجاهزة والألومنيوم وصناعاته التحويلية ، وكذلك صناعة الطلمبات والموتورات ، وصناعات تشكيل الحديد والنحاس ، والأجهزة الكهربائية وغيرها من الصناعات الهندسية ، كذلك صناعة الأدوات الصحية . وحتى الكثير من المشروعات الجديدة فى مجالات تقليدية تنطوى على عمليات صناعية جديدة أو تكنولوجيا جديدة .

ولا يتسع المقام هنا لتقييم كل هذه الصناعات ومدى الابتكار الذى تمثله فى السوق المصرى . وإنما المهم هو النظر إلى الرجال خلف هذه الصناعات . وممكن أن نقول بثقة أن فترة الانفتاح رغم قصرها قد نجحت فى تحديد معالم أساسية لنجاح الصناعى الجديد . ذلك أن القطاع الصناعى فى ظروف السوق المصرى ، وما يتميز به من تقلبات فى السياسة الاقتصادية ، ومن صعوبة فى الحصول على العامل الصناعى

الكفء ، ومن ارتفاع تكلفة أراضى المصانع والحاجة لتزويدها بالمرافق اللازمة .. إلخ ، قد خلقت نوعاً جديداً من المنظمين يختلفون عن تصورات البعض عن الرأسمالى أو الإدارى الصناعى ذلك الرجل ذو السيجار والسيارة الفارهة ومكاتب العمل المكيفة .

من أين يأتى المنظم المصرى :

كما أشرنا فى السابق ، أن التقاليد الاجتماعية المصرية ، ونظام التعليم ، والفلسفة السياسية فى فترة الاشتراكية كلها حاربت ظهور المنظم المصرى . فالمجتمع المصرى له جذور طويلة فى الزراعة ، والمجتمع يحارب المبادرة الفردية والبعد عن التقاليد (ومن فات قديمه تاه) ، ويركز على الوظيفة الحكومية أو الوظيفة على العموم ، ويضع اهتماماً كبيراً على النجاح فى الدراسة (كل أغانى الأطفال تمجد الأول فى الدراسة) ، وتهيب بالتعليم الجامعى ليس فقط للدرجة الجامعية الأولى ولكن كل أنواع الدراسات العليا حتى وصل نسبة الحاصلين على الماجستير والدكتوراه إلى عدد خريجى الجامعة إلى معدلات تفوق تلك فى دول العالم المتقدم .

كذلك فإن من يجرب حظه فى التجارة أو الصناعة كان إلى وقت قريب يأخذ على أنه مغامر مستهتر . ومما لا شك فيه أن هذه القيم تتغير تغيراً سريعاً ، وبالذات لما كفله النظام الاقتصادى بعد الانفتاح من فرص جديدة ، وحجم سوق متناهى ، وتسهيلات ضريبية كبيرة .

ويبقى السؤال : *من أين يأتى المنظم المصرى الجديد ؟* .

وفى اعتقادنا أن هناك أربعة روافد للمنظم الصناعى المصرى ، هى :

(أ) رائد الصناعة فى القطاع العام الذى تحول للعمل فى القطاع الخاص .

(ب) الرأسمالية الوطنية فى فترة التأمين ترفع رأسها من جديد .

(ج) الصناعى المصرى الجديد .

(د) بنوك الاستثمار .

(أ) منظم القطاع العام " المعدل " :

يدخل فى هذه الفئة الكثير من رجال الصناعة فى القطاع العام الذين اكتسبوا خبرات كبيرة خلال فترة التأميم ، وقرروا أن يعظموا عائدهم الخاص بترك القطاع العام وبدء مشروعات جديدة لحسابهم ، ولقد أخذ هذا التحول نمطاً تنظيمياً عندما بدأت بعض شركات القطاع العام مشروعات مشتركة فى اطار القانون ١٩٧٤/٤٣ وانتهى الأمر بأن رؤساء مجالس شركات القطاع العام الأم انتقل ، عند إحالتهم للمعاش أو قبله ، لرئاسة الشركات المشتركة الجديدة .

(ب) المنظم القديم يستعيد الحياة :

هناك أمثلة محدودة للصناعى المصرى الذى استطاع أن يتوارى من بطش التأميمات والحراسات العشوائية واستطاع أن يحافظ على سيطرته على وحدات إنتاجية معينة يقوم الآن بتوسيعها أو بتجديدها . كذلك هناك أمثلة لخبرة صناعية معينة انتقلت من الأب إلى الابن الذى يحاول الآن تطبيقها فى ظروف الانفتاح الجديدة .

(ج) الصناعى المصرى الجديد :

ويدخل فى هذه الفئة مجموعة شابة من المنظمين كونت خبرة صناعية وإدارية أما فى الخارج وإما فى قطاع التجارة أو فى القوات المسلحة .

(د) بنوك الاستثمار كمنظم جديد :

ولقد اكتشفت الكثير من البنوك الاستثمارية فى فترة الانفتاح ونتيجة غياب المنظم الصناعى النشط أنه من الواجب عليها أن تضطلع هى بدور المنظم (وخطت فى ذلك فى أثر تجربة بنك مصر) وأن تُعين المديرين والفنيين القادرين على حمل المشروع إلى حيز التنفيذ . ولم تقيم هذه التجربة بالكامل بعد .

خاتمة :

تعرضت هذه الدراسة لبعض العوامل التاريخية التى أخرت من ظهور المنظم الصناعى المصرى . وقمنا بتأكيد دور رجل الصناعة فى عملية التنمية ، وحاولنا تحديد بعض عناصر شخصيته وأسباب نجاحه . ونعتبر هذه الدراسة مقدمة لدراسة تطبيقية تفصيلية تبحث فى أصول وعوامل نجاح رجل الصناعة المصرى فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متغيرة ، سوف تظهر بإذن الله فى شكل كتاب عن رواد الصناعة المصرية .

الفصل
التاسع عشر

المستشفيات الاستثمارية : هل من علاج ؟

ضج الناس بالشكوى من تكلفة العلاج والإقامة فى المستشفيات الاستثمارية ، وفى ذات الوقت يعانى الجميع من تدهور مستوى الخدمة فى المستشفيات العامة بل فى الكثير من المستشفيات الخاصة .

وليس فى صالح المستشفيات الاستثمارية أن يرسخ الاعتقاد بأنها تربح من استغلال آلام وأمراض الناس ، وإن كانت تلك المستشفيات تسعى لعلاجهم . وتبرر ارتفاع تكلفتها بحسن الخدمة ، وتقدم المعدات، وكفاءة العلاج .

نشرت فى « الأهرام الاقتصادى » فى ١٩٨٦/٤/٢٨ .

والواقع أن ارتفاع تكاليف العلاج ، والتضخم المستمر فى أسعار الخدمات الطبية هو ظاهرة عالمية . مع ذلك فإن ارتفاع تكاليف العلاج فى مصر كانت له ظروفاً خاصة . وقد جربت غيرنا من الدول وسائل شتى للسيطرة على ظاهرة ارتفاع أسعار خدمات المستشفيات ، ومن المفيد أن نناقش صلاحية تطبيق بعض هذه السياسات ، التى نشأت فى دول لها نفس الفلسفة الاقتصادية التى نتبعها ، على حالتنا .

مشكلة العلاج فى مصر

مشكلة المستشفيات الاستثمارية هى جزء من ظاهرة عامة تفاقمت خلال الربع قرن الماضى إلا وهى مشكلة العلاج فى مصر .

فمصر تتمتع بنسبة عالية من الأطباء لمجموع السكان . وهناك طبيب لكل ٩٧٠ فرد (عام ١٩٨٠) . وهذه حالة يحسدنا عليها الكثيرون . ذلك أن متوسط عدد السكان لكل طبيب فى دول أفريقيا جنوب الصحراء يصل إلى ١٢٠٠٠ فرد ، وفى الدول ذات الدخل المتوسط هناك طبيب لكل ٧٥٥٥ فرد . (بيانات أطلس البنك الدولى ، ١٩٨٥) .

وتمتع الطبيب المصرى بتدريب جيد وسمعة حسنة . وكان هذا وراء هجرة آلاف الأطباء للخدمة فى المنطقة العربية ، بل أن الكثيرين هاجروا إلى الدول الصناعية المتقدمة ، سواء فى دول المهجر التقليدية مثل أمريكا الشمالية واستراليا ، أو إلى انجلترا التى يحتاج نظام التأمين الصحى بها إلى الآلاف من الأجانب . ولقد تميزت مصر بانخفاض معدلات الوفيات ووفيات الأطفال عن كثير من جيرانها .

ولقد بدأ المواطن المصرى يحس بوطأة مشكلة العلاج بعد ثورة البترول فى أوائل السبعينيات . ولم يكن السبب فى هذه المشكلة هو هجرة الأطباء فحسب ، لكن أيضاً كان هناك إهمالا متراكماً فى بناء وتجديد المستشفيات ، ومن ناحية أخرى أدت زيادة الوعى، والبرامج الحكومية للتأمين الصحى إلى طفرة كبيرة فى الطلب على خدمات المستشفيات . وإلى جانب كل هذا فقد ساهمت تحويلات العاملين فى الخارج وغيرها من

الدخول العالية التى واكبت سياسة الانفتاح فى خلق طلب هائل على نوعية جديدة من الخدمة مشابهة لتلك التى تقدم فى الدول المتقدمة . من كل ما سبق يمكن أن نرجع زيادة تكلفة العلاج إلى الاختلال بين العرض والطلب . ولكن هذا جزء من الحقيقة . ذلك أن هناك عدد كبير من المتغيرات التى رفعت تكلفة العلاج فى مصر ، نناقشها فيما يلى :

أسباب زيادة تكلفة العلاج فى مصر

(١) انهيار فكرة المستشفى الخيرى :

لعل أهم الأسباب من وجهة نظرنا لظهور أزمة العلاج فى المستشفيات وما واكبها من ارتفاع خطير فى التكلفة هو انهيار فكرة المستشفى الخيرى .

ولقد أدى التطبيق الخاطىء لمفهوم اشتراكية العلاج إلى سيطرة الحكومة على عدد كبير من المستشفيات الخيرية التى كانت تدار بواسطة مجلس إدارة من المتبرعين والشخصيات العامة والمتطوعين . وكانت بعض هذه المستشفيات مثل " دار الشفاء " و "المبرة " تتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة وتتميز بارتفاع مستوى الخدمة . وبعد موجة التأميم فى أوائل الستينات أدى التزام الدولة بإدارة كافة الوحدات الكبيرة فى قطاع المستشفيات إلى انهيار مستوى الخدمة . كذلك نضبت مصادر التمويل الخيرى وانعدم الأساس الفلسفى لوجوده .

ولم يكن البديل الذى ظهر مع سياسة الانفتاح فى صورة مستشفيات استثمارية ليعوض عن المستشفيات الخيرية . ذلك أن المستشفى الاستثمارى لا يحسن المواءمة بين هدفى الخدمة العامة وتغطية التكلفة . ومن المحتم أن يؤدى اتباع حافز الربح إلى التضحية إلى حد كبير بمفهوم الخدمة العامة . بل أن حمى الربح كانت السبب فى كثير من الظواهر الدخيلة على مجال خدمة المستشفيات مثل عدم قبول حالات الطوارىء قبل التأكد من قدرة المريض على السداد ، أو عدم الإفراج عن جثة لميت قبل سداد تكاليف الإقامة ، أو محاسبة المريض على خدمات ثابتة سواء استخدمها أم لا ... إلخ .

(٢) " السياحة العلاجية " مفهوم دخيل :

كان مفهوم السياحة العلاجية الذى روجه الكثيرون من أنصار المستشفيات الاستثمارية وراء بناء مستشفيات باهظة التكاليف ذات تجهيزات طموحة سواء من الناحية الفندقية أو من الناحية العلاجية . وقد شجع الارتفاع الضخم فى أسعار البترول والقوة الشرائية الكبيرة للزائرين العرب مثل هذا المفهوم العلاجى . مع ذلك فإن توقعات الطلب السياحى على خدمات المستشفيات كان مبالغاً فيها وقد أدى هذا التفاؤل الزائد إلى تهاون فى مراقبة تكلفة البناء وتكلفة التجهيز .

(٣) ارتفاع تكلفة المعدات وسوء استخدامها :

من أهم أسباب زيادة تكلفة العلاج الارتفاع الهائل فى أسعار المعدات الطبية ، ويرجع بعض ذلك إلى التقدم الكبير فى تكنولوجيا العلاج وظهور معدات حديثة كبيرة النفع وإن كانت باهظة التكلفة . ومن ذلك أجهزة الكلية الصناعية ، وأجهزة التصوير المقطعى للمخ والجسم ، وأجهزة التحليل والمعامل ، وتمتاز هذه المعدات إلى جانب زيادة تكلفتها بسرعة تقادمها لظهور منتجات جديدة . مما يقصر من عمرها العملى ويرفع التكلفة ارتفاعاً كبيراً للمريض . ولقد أوجب ظهور مثل هذه المعدات فى الدول الصناعية تدخل الدولة المباشر لتنظيم استخدامها ، والمساعدة فى تغطية تكلفتها كما هو الحال بالنسبة للكلية الصناعية . وانتشرت فى كثير من الدول ، التى تؤمن بالاقتصاد الحر ، هيئات حكومية أو شبه حكومية للتخطيط الإقليمى تنظم انتشار المستشفيات وتحد من ازدواج استخدام المعدات المكلفة فى المنطقة الواحدة . ومن المعروف أن هذا التخطيط لم يتحقق فى مصر بالنسبة للمستشفيات الخاصة . ونعرف الكثير من الحالات التى لا تستخدم فيها أجهزة مكلفة مثل آلات التصوير المقطعى إلا مرات محدودة فى الشهر .

(٤) عدم مناسبة نمط الإنتاج :

ولقد زاد من تكلفة العلاج فى المستشفيات الاستثمارية استخدامها لنمط انتاج مستورد يتعاظم فيه استخدام عناصر الانتاج الأكثر ندرة فى مصر ، من آلات ومعدات واختبارات معملية ، ويقل فيه الاعتماد على العنصر البشرى ، وهو الأكثر وفرة فى مصر . ولقد اشتهر الطبيب المصرى بقدرته التشخيصية الاكلينيكية ، بينما يعتمد نظيره الغربى على الاختبارات والأجهزة التشخيصية ، ونتج عن ذلك زيادة غير طبيعية فى تكلفة العلاج فى مصر فاقت فى أحيان كثيرة نظيرها فى الدول المتقدمة .

(٥) الاعتماد الزائد على خدمات المستشفيات :

كذلك فإن العلاج فى المستشفى لا يجب أن يلجأ إليه الفرد إلا فى الحالات الطارئة والضرورية ، ولقد شجعت الكثير من المستشفيات الاستثمارية استخدام المستشفى كبديل لزيارة الطبيب . ومن الواضح أن تكثيف النمط الأول من العلاج هو بديل اضطرت إليه الدول الصناعية لإنعدام زيارات الطبيب للمنازل وطول فترة انتظار مواعيد العيادة . ولقد بدأ الغرب يتراجع عن هذا النمط فى العلاج بتشجيع تعاونيات الأطباء ، وخلق نوع من العلاج أقل من تكلفة عيادة الطبيب فى مكاتب المرضين الذين يقومون بخدمات تشخيصية وعلاجية محدودة . وفى مصر يجب أن نبحث فى تطبيق أمثال هذه الحلول وبالذات لتوافر الأعداد الكافية من الأطباء وإن ساء توزيعهم داخل البلاد ، وضاقت فرص الممارسة بالنسبة للأطباء الشبان .

(٦) استخدام الإدارة الأجنبية :

تعانى المستشفيات المصرية عموماً من مشكلة مزمنة فى الإدارة . ففى النمط التقليدى لإدارة المستشفيات يقوم طبيب « كبير » بالإدارة . وفى معظم الأحيان فإن هذا ليس إستخداماً كفؤاً لقدرات الطبيب . من ناحية أخرى فإن الإدارة فن متخصص . وتحتاج إدارة المستشفى لقدرات فى الفندقة والمحاسبة وإدارة الأعمال ، إلى جانب تفهم

لوظيفة المستشفى ، وللعلاقات بين الأطراف المختلفة من طبيب وممرض وعامل نظافة ... إلخ .

ولقد لجأت بعض المستشفيات المحلية إلى استخدام إدارة أجنبية - ولم تكن التجربة ناجحة فى معظم الأحيان . حيث أن المستشفى وخدمات الصحة هى أساساً خدمة محلية تتطلب تفهماً لنفسية المريض وأفضلياته . وأهم من ذلك فإن إدارة المستشفى تعتمد اعتماداً كبيراً على رضاء الطبيب الممارس ، ويتمتع بعض الأطباء الاخصائيين بقوة كبيرة وسيطرة على أمور المستشفى فيما يتعلق بأقسامهم . ذلك أن الطبيب يمكنه بسهولة الانتقال مع مرضاه من مستشفى إلى آخر . وقد حدث فى حالات عدة أن وجد بعض الأطباء المتخصصين التفاهم مع الإدارة الأجنبية صعباً .

وفى الوقت الذى لم تثبت فيه كفاءة الإدارة الأجنبية كان من الواضح ارتفاع تكلفة استخدامها . ولقد وصلت تكلفة مجموعة إدارية أجنبية من ثلاثة أو أربعة أشخاص إلى ما يزيد عن ستمائة ألف دولار فى السنة . وكان لهذا انعكاساً واضحاً على تكلفة العلاج مما ساهم فى النهاية فى تعسر المستشفى .

ولقد بدأت كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، فى تقديم برامج متخصصة فى إدارة المستشفيات .

(٧) الاعتماد الزائد على القروض :

أدت توقعات الأربحية الكبيرة لبعض المستشفيات الاستثمارية إلى تسهيل حصولها على قروض كبيرة فى وقت زادت فيه أسعار الفائدة على القروض وبالذات القروض الدولارية . ولم يتمتع الأطباء مروجى هذه المشروعات بالخبرة المالية التى تمكنهم من حسن المزج بين مصادر التمويل المختلفة . وكانت النتيجة تحميل المستشفى بأعباء مالية باهظة .

(٨) ندرة الممرضات والعمالة الفنية :

بالرغم من الوفرة النسبية للأطباء فى مصر إلا أن المستشفيات تعانى من ندرة أقل عناصر إنتاج الخدمة العلاجية تكلفة ، إلا وهى خدمات الممرضات . ويصل عدد السكان لكل ممرض إلى ١٥٠٠ فرد بينما العدد لكل طبيب هو ٩٧٠ فرد ويرجع هذا إلى عدم كفاية الخريجات من مدارس الممرضات المتوسطة والعالية ، وكذلك عدم قيام المسشفيات الكبرى بتنظيم البرامج التدريبية الكافية لهن . وهناك أيضاً هجرة لهذه العناصر . ولقد وصل الوضع إلى أن مرتب الممرضة فاق بكثير مرتب الطبيب حديث التخرج . وتمتد نفس الظاهرة إلى مساعدى المعامل والمسئولين عن تشغيل الأجهزة التشخيصية المختلفة .

علاج ظاهرة ارتفاع تكلفة المستشفيات

مواجهة مشكلة ارتفاع تكاليف العلاج فى المستشفيات الخاصة فى مصر لابد أن يكون جزء من حل شامل . ولابد أولا من الاعتراف بأن غياب مفهوم المستشفى الخيرى قد أدى إلى الكثير من التشوهات فى هذا القطاع الحيوى . ذلك أن للمسشفى الخاص دور ولكن فى ظل إطار عام يحتل فيه المستشفى الخيرى والمستشفى العام مكان الصدارة . والمشاهد لتنظيم المستشفيات فى الولايات المتحدة مثلا يجد أن معظم المستشفيات لا تهدف للربح ، ويقوم بإداراتها مجالس أوصياء من قادة الضاحية أو الحى . وكثير منها مرتبط بالكنيسة أو بجمعيات خيرية . وقد اعترفت الدولة بالدور الخاص الذى تقوم به هذه المستشفيات فقررت لها اعفاءات ضريبية شتى ، ومكنتها من الحصول على التمويل التجارى الميسر عن طريق تقرير اعفاءات ضريبية لحاملى سندات تمويل المستشفيات تتساوى مع الاعفاءات الضريبية المقررة على سندات الحكومة والمحليات ... إلخ .

ونتناول بالتفصيل فيما يلى بعض المقترحات حول دور القوة الفاعلة المختلفة فى قطاع المستشفيات .

(١) دور الدولة :

لم تتعارض فلسفة الاقتصاد الحر فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مع السماح بتدخل حكومى سافرٍ فى تخطيط خدمات المستشفيات وفى تحديد تكلفة وأسعار هذه الخدمات . وتبين دراسة نظم الرقابة على المستشفيات فى الولايات المتحدة تعدد جهات الرقابة والتخطيط والتوجيه .

فإلى جانب الرقابة الحكومية بخصوص نوعية ومستوى الخدمة فإن الحكومة أيضاً تتدخل فى فرض نظم إدارية ومحاسبية تكلف انخفاض التكلفة وعدالة تسعير الخدمات . وقد وصل تدخل الدولة أو المجالس المحلية المتخصصة فى الولايات المتحدة وكندا إلى حد التفاوض مسبقاً مع المستشفى بشأن موازنة العام القادم وتحديد تكلفة الإقامة والخدمات التكميلية . كذلك تتدخل الدول لتحديد ما يعتبر هامش ربح ملائم لهذه المستشفيات . وفى ذلك تحمى الدولة المرضى من الاستغلال وتضمن توفير وعدالة توزيع هذه الخدمة .

(٢) دور شركات التأمين :

وإلى جانب التدخل الحكومى فإن شركات التأمين وبالذات اتحاد « الصليب الأزرق » Blue Cross ، وهو نظام تأمينى لسداد تكاليف الإقامة فى المستشفيات ، يتدخل تدخلا سافراً فى تحديد أسعار الإقامة وخدمات المستشفيات ، ويفرض ، عن طريق تغطيته لنسبة كبيرة من المرضى ، هيكلا معيناً لأسعار الخدمات . ويقوم بمثل هذا الدور « نظام التأمين الصحى » فى مصر ، وإن كان هذا الدور يحتاج إلى الكثير من التطوير .

(٣) دور اتحاد المستشفيات :

أيضاً فإن اتحاد المستشفيات فى الدول المتقدمة يقوم بدور كبير فى تنظيم المهنة ، ومثل هذه الاتحادات لا تهتم فقط بتصنيف مستوى المستشفى (تماماً كما هو الحال فى تحديد مستوى الفنادق حسب معايير معينة) ولكن أيضاً يساهم فى توحيد

تعريفة الخدمات ، والإسهام فى تخفيض التكلفة عن طريق تحسين طرق الإدارة وتدريب العمالة .

(٤) دور النقابات الطبية :

أخيراً فإن النقابات المهنية للأطباء والمرضين تساهم فى تحديد مستويات الخدمة المقدمة للمستشفى ، وتنشىء هذه النقابات على المستوى الإقليمى معاييراً معينة للعلاج فى المستشفى ، وتراقب هذه الاتحادات عدم الإفراط غير المجدى فى الخدمات العلاجية . فمن المعروف مثلا أن عملية الزائدة يلزمها عدد معين من أيام العلاج . ويسبقها أنواع معينة من الاختبارات التحاليل . فإذا لوحظ مثلا أن الطبيب قد أمر بأقل أو أكثر من ذلك فإن الأمر يحال إلى لجنة فحص . وعلى الطبيب أن يبرر أسباب تجاوز أو نقص العلاج المقرر . وبالرغم أن البعض يتشكك فى قدرة النقابات على محاسبة أعضائها إلا أن التجربة أثبتت أن النقابات تستطيع أن تقوم بدور كبير فى تنظيم قواعد ممارسة المهنة .

(٥) دور مؤسسات التمويل :

تعتمد المستشفيات الاستثمارية على التمويل المصرفى فى تغطية جزء كبير من احتياجاتها كما أوضحنا فيما سبق . وأعتقد أن البنوك ممكن أن تلعب دوراً كبيراً فى تنظيم إنشاء المستشفيات الاستثمارية ، ومراجعة تكاليفها والبعد بها عن الإنفاق التظاهرى الزائد . وكذلك فى تنظيم عدم ازدواج الخدمات المقدمة فى المدينة الواحدة أو الحى الواحد . كذلك على البنوك أن تنصح مؤسسى هذه المستشفيات بشأن الهيكل التمويلى الأمثل وعدم تشجيعهم على الاعتماد على القروض بدلا من رؤوس الأموال .

وأخيراً وليس أخراً يمكن للبنوك أن تساهم فى حل مشكلة العلاج فى مصر عن طريق القيام بتمويل عيادات الأطباء الشبان ، وتمويل الصناعات الدوائية والتكميلية مما يساعد على تخفيض تكلفة العلاج عموماً ، وكذلك يمكنها الإسهام المباشر فى دعم العلاج الخيرى بالتبرع .

والله الموفق .

الفصل العشرون

مكاتب البريد الخاصة بين الحظر والانطلاق

نشر فى « الأهرام الاقتصادى » فى عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٨١ تحقيقاً عن ظهور بعض مكاتب البريد « الأجنبية » أو الخاصة فى القاهرة التى تقوم بإرسال الخطابات والطرود داخل وخارج القطر بمبالغ باهظة . وينحو المقال إلى استنكار هذا النشاط اعتقاداً بأن أعمال البريد « تعتبر عملا سيادياً بالدرجة الأولى » كما أن هذه المكاتب تعمل بدون رقابة ، فضلا عن أن التكلفة باهظة .

وقبل أن نحكم على نشاط مكاتب البريد الخاصة لابد أن نحلل الأسباب الاقتصادية وراء وجود هذه المكاتب وكذلك أن ننظر نظرة هادئة إلى نشاط هيئة البريد والدواعى التى توجب إيجاد نوع من التنظيم لقطاع نقل الرسائل والطرود كخدمة عامة .

نشرت فى « الأهرام الاقتصادى » فى ١٩٨١/١٢/١٤ .

لماذا تظهر مكاتب البريد الخاصة ؟

مما لا شك فيه أن نجاح المكاتب الخاصة وقدرتها على تقاضى مبالغ طائلة مقابل توصيل الخطابات والطرود يرجع إلى قيامها بخدمة مطلوبة . ولا يخفى علينا مدى أهمية المواصلات والاتصالات كأساس للتجارة والأعمال وللأسف فإن هيئة البريد بصورتها الحالية لا يمكن الاعتماد عليها لتقديم خدمة سريعة ومأمونة .

والنشاط الاقتصادى المتسارع الذى وائم الانفتاح الاقتصادى لم يكن ليقوم دون وجود وسائل اتصال سريعة وأمنة . ولم يكن الوقت بعيداً حين كان بعض رجال الأعمال الأجانب يضطرون للسفر إلى بيروت أو أثينا لإرسال تلكس أو إجراء مكالمة تليفونية بعيدة مع مراكزهم الرئيسية ، والمعروف أن ثروات طائلة تعتمد على وصول العقود والمناقصات فى تاريخ وساعة معينة . وعليه ، فليس من المستغرب أن نرى استعداد البعض لأن يدفع للمكاتب الخاصة عشرة أضعاف رسوم هيئة البريد . ويا ليت هيئة البريد عندنا ترتفع إلى المستوى الذى نراه فى الدول المتقدمة حيث تقوم هيئات البريد فيها بتوصيل البريد فى منتصف المدينة ومناطق الأعمال مرتين أو ثلاثة مرات فى اليوم الواحد ، وحيث لا يضطر الإنسان حتى لتسجيل خطابات هامة لإطمئنانه على مستوى الخدمة .

هل عمل هيئة البريد سيادياً ؟

يشير المقال إلى أن العمل البريدى « يعتبر عملا سيادياً بالدرجة الأولى » ، وبالفعل فإن بعض أعمال هيئة البريد تعتبر من أعمال السيادة ومن أمثلة ذلك إصدار طوابع البريد . وليس المقصود بالتأكيد هو أن يكون لهيئة البريد حكر على نقل الرسائل والطرود . حيث أن هذا القيد يخالف المبادىء العامة لحرية التجارة والنشر والرأى والتنقل وكذلك الحقوق الدستورية الخاصة بحرمة وسائل الاتصال حيث ينص الدستور فى المادة ٤٥ على أن : « المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا يجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون » .

لكن يجب أن لا ننسى أن هيئة البريد تقدم قبل كل شيء خدمة اقتصادية ، مثلها في ذلك مثل الكثير من الخدمات الأخرى . وهي في ذلك تتعرض للمنافسة من وسائل النقل الخاص والعام الأخرى ووسائل الاتصال البديلة . ولا يمكن مثلا حماية هيئة البريد من منافسة التلكس أو التليفون أو الساعي والمرسال ، كما أنه لا يتصور حماية السكك الحديدية من السيارة الخاصة أو شركات النقل البري .

الرقابة .. مطلوبة :

بالرغم من اعتقادنا أن هناك دوراً يجب أن تلعبه مكاتب البريد الخاصة إلا أن هناك حاجة ماسة لقيام نوع من الرقابة على هذه الأنشطة تحمي هيئة البريد والجمهور . وحماية هيئة البريد واجب لأسباب اقتصادية واضحة . فهيئة البريد منوطة بخدمة الجمهور وليس لها حق في انتقاء عملائها حسب أربحية التعامل معهم (وهذا ما يحكم المكاتب الخاصة) ، وعليه تقوم الهيئة أحياناً بتقديم خدمات بأسعار أقل من التكلفة الحدية ، فنجد مثلا أن توصيل خطاب إلى مكان ناءٍ أو قرية صغيرة في الجمهورية قد يكلف الهيئة أكثر من ثمن طابع البريد مع ذلك فإن الهيئة لا يمكن أن ترفض توصيل خطاب إلى ذلك المكان . ونجاح الهيئة في القيام بهذه المهمة يعتمد على قدرتها أن تعمل في الأسواق المربحة والخاسرة معا . أي أن تقوم بالدعم الداخلي أو الدعم بين السلع والأسواق Cross Subsidization ، وبذلك فإن الخطابات المرسلة إلى أماكن قريبة تدعم الخطابات المرسلة إلى أماكن بعيدة . لذلك لا يجب أن تسمح الدولة بازدياد المنافسة لهيئة البريد بواسطة مكاتب خاصة تزاحمها في مجال أساسي من خدماتها وبشكل يحرم الهيئة من الأسواق المربحة .

أما الهدف الثاني من الرقابة فهو حماية الجمهور من التلاعب والغش وحق الجمهور في الحماية واجب بغض النظر عن قدرتهم المالية .

قشط .. السوق !

جرى العرف بين الاقتصاديين على تسمية أنشطة الشركات التى تعمل فى ظل هيئة عامة أو مرفق عام وتستأثر بالأنشطة المربحة وتترك للمرفق العام الغث من العمل ، بلفظ قشط السوق Cream Skimming . ولنبحث مدى انطباق هذا الوصف على مكاتب البريد الخاصة يجب أن نحلل نوع الخدمة المقدمة بالمقارنة بما تقدمه هيئة البريد. وستدافع المكاتب الخاصة بأنها تعمل فى أسواق جديدة لا تخدمها هيئة البريد .كذلك لابد أن ننظر إلى تكلفة تقديم هذه الخدمات . ومما لاشك فيه أن هيئة البريد تتمتع بميزة نسبية كبيرة فى تقديم خدماتها لإتساع نطاق أعمالها واقتصاديات الحجم الكبير التى تظلها ، وعليه فإن ارتفاع تكاليف المكاتب الخاصة قد يعكس ليس فقط مستوى الخدمة ولكن أيضاً تكلفة تقديمها .

وحسم هذا الموضوع يحتاج لدراسة التكاليف المتوسطة والحدية للخدمات البريدية المختلفة . وفى هذا المجال نحتاج لسماع رأى هيئة البريد وأصحاب المكاتب الخاصة .

خاتمة :

إن مواجهة تحديات المكاتب الخاصة يتطلب أكثر من علاج ، وليس الحل فى تقديس هيئة البريد واعطائها احتكاراً بغض النظر عن مستوى أداء هذه الهيئة ، ولكن الحل يبدأ بالاعتراف بالمشاكل التى تواجهها الهيئة ، والمشاكل التى يعانيها الجمهور فى التعامل معها ، وكذلك احتياج الجمهور ورجال الأعمال والشركات إلى خدمة سريعة وأمنة . ثم دعم الهيئة لرفع مستوى خدماتها * والاهتمام بالعاملين بها مادياً ومعنوياً ، والقضاء على صور التسيب والاهمال التى سيطرت على بعضهم . ويلزم أيضاً تقنين الرقابة على مكاتب البريد الخاصة للتأكد من مستوى الخدمة ، ولوقاية الجمهور من الغش ، ولتنظيم المنافسة فى هذا القطاع الهام .

---

* بدأت هيئة البريد فى تقديم خدمة البريد السريع عام ١٩٨٣ وبتكلفة أقل بكثير من المكاتب الخاصة ، ونجحت فيه نجاحاً كبيرا .

الفصل
الحادى والعشرون

الصناعة المصرية الجديدة:
من الإحباط إلى العبور

كانت زيارتنا لمدينة ٦ أكتوبر لافتتاح مصنع جديد تجربة روحية منعشة تقارب فى بعض جوانبها مشاعر جنود العبور العظيم فى ١٩٧٣ ، ذلك العبور الذى قفز بالأمة ليس من ضفة إلى أخرى ، ولكن من الاحباط والهزيمة إلى الانتصار والنشوة .

كيف يكون هذا ! وهل هناك مجال للتجارب الروحية فى افتتاح المصانع .

نشرت فى « الأهرام الاقتصادى »
فى ١٩٨٧/١٢/٢٨ .

كان افتتاح المصنع نهاية لطريق طويل بدأ منذ أكثر من خمس سنوات .. وكانت البداية دراسة جدوى تقدم بها أحد رجال الاعمال المصريين للحصول على التمويل اللازم لإنشاء مصنع لانتاج سلعة جديدة على السوق المصرية ، وإن كانت قد بدأت تستورد بكميات متزايدة . ومع زيادة حجم الاستهلاك أصبح انتاجها المحلى ممكناً وبالذات بالتعاون مع شريك فنى أوربى يعرف سر الصنعة .

وكان من اللازم مراجعة حسابات المشروع ، والتأكد من نوايا مؤسس المشروع ومن أن معدلات العائد على الاستثمار ملائمة لتشجيع مشاركة البنوك والمستثمرين الأفراد فى التمويل . واستلزم الأمر أكثر من لقاء مع الشريك الأجنبى ، وله مصنع كبير ينتج نفس السلعة بجودة عالية . وهو يرغب فى الاستثمار خارج بلاده حتى يهرب من الضرائب المتزايدة ، ومشاكل العمال التى لا تنتهى ، إلى جانب تدخل الحكومة الاشتراكية الجديدة فى أعماله ! .

وبالرغم من التفاؤل الذى شمل الجميع لم نكن نعرف أن الأمر يحتاج إلى سنة حتى صدر قرار إنشاء الشركة ، وسنتين إضافيتين للتوصل إلى عقد المعرفة الفنية مع الشريك الأجنبى ، وحتى ينتهى اختيار المعدات والآلات وترسية عقد المقاول . وفى ذات الوقت كان من اللازم الانتهاء من اختيار موقع المصنع . وتراوح الاختيار بين أحد المدن الجديدة التى تعطى اعفاءاً من ضريبة الأرباح الصناعية لمدة عشر سنوات ، وكذلك تعطى اعفاءاً من الضرائب الجمركية على الآلات والمعدات ، أو اختيار أحد المواقع التقليدية للصناعة فى القاهرة أو الاسكندرية . وكان اقتراح الاسكندرية جذاباً ، وذلك لوجود أراض مجهزة للمصانع ، وتوفر العمالة المدربة ، وأيضاً لوجود الميناء وهو ما يوفر من تكاليف نقل المادة الخام التى يعتمد عليها المشروع .

مع ذلك استقر الرأى على مدينة " السادس من أكتوبر " لأهمية الاعفاءات الضريبية ، وأيضاً لقربها من السوق الرئيسية للسلعة المنتجة فى القاهرة . واحتاج هذا القرار للكثير من الشجاعة ، فالمدينة لم تكن قد تم الانتهاء من مرافقها بعد ، وكان اختيار موقع المشروع على خريطة تقريبية بينما الطريق إلى الموقع لم يتم تعبيده بعد ،

وبالطبع فإن المياه والكهرباء لم تصلا إليه أيضاً . وكان هناك علامات استفهام بخصوص توافر المرافق الأخرى من صرف صناعى لمخلفات الانتاج ، أو مصادر للغاز الطبيعى ... إلخ . وبالإضافة إلى كل هذا فقد كان سعر الأرض ، ٢٧ جنيهاً للمتر المربع ، ليس رخيصاً بالنسبة لموقع صناعى . وفاق ثمن الأرض الإجمالى مليون جنيه مصرى .

وإلى جانب كل هذا ظهرت معضلات جديدة أمام المشروع وأولها تقلبات عنيفة فى أسعار صرف العملات ، واجراءات جديدة لترشيد الاستيراد ، وتعقيدات أكتشفنا فيما بعد أن وراءها حرباً خفية لمجموعة من المستثمرين الآخرين الذى كانوا يرغبون فى إنشاء مصنع مماثل وبالتالى « قتل » مشروعنا ، وفوق كل هذا وذاك ظهرت خلافات غير متوقعة بين المؤسسين حول أهداف المشروع وكيفية إدارته . وبعد عشرات الاجتماعات تم تسوية كل هذه الأمور ، بتوفيق من الله والكثير من الثقة فى النفس .

بعد ذلك بدأ البناء واستغرق مع تركيب الآلات وتدريب العمال سنتين اضافيتين ، وبالطبع كان هناك المتاعب المعتادة مع المقاول وأحياناً مع الموردين المتقاعسين .

كل هذا كان وراءنا ونحن ننطلق فى الطريق خارج القاهرة لحضور افتتاح المصنع . ومع استدارة الطريق خلف اهرامات الجيزة شملنا إحساس بالصفاء ، وكان أمامنا عالم جديد ملىء بالجدة والتفاؤل .

وكان منظر المدينة الجديدة رائعاً ، المبانى السكنية المتناسقة ، وفى بعضها غسيل منشور دليل الحياة ، وكذلك عشرات المصانع .

المصنع وهو يعمل يعطى إحساساً مختلفاً تماماً عن عشرات الدراسات والتصميمات ، فهو حى يتنفس مع بخار المراجل ويعرق مع حركة المعدات . وأهم من هذا وذاك أن على كل ماكينة جديدة هناك أيدٍ شابة تصنع المستقبل .

هذه سيدة تعمل فى قسم التعبئة ، هى أصلا من دمياط ولكن جاءت إلى السادس من أكتوبر مع زوجها المدرس ، وقد وفرت لهما المدرسة سكناً فى المدينة . ووفر لها المصنع عملا . وهذا شاب خريج الجامعة منذ عدة سنوات كان قد فقد الأمل فى الحصول على عمل فى القاهرة وهو الآن يأخذ أتوبيس الشركة من ميدان التحرير . والآن يترقب الحصول على شقة فى المدينة . ومع السكن والمدرسة والمستشفى والمصنع تخلق الحياة فى المدن الجديدة بعيداً عن الوادى الضيق .

هو إذن عبور جديد !

[الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات]

(تعريف بالمؤلف)

الدكتور / على عبد العزيز سليمان

* خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٦٥ م ، وكان الأول على دفعته ، بتقدير « جيد جداً » مع مرتبة الشرف .

* حصل على درجة الماجستير فى الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، يناير ١٩٦٩ م .

* حصل على دبلوم التخصص فى « التخطيط الاقتصادى » من معهد الدراسات الاجتماعية بلاهاى ، هولندا ، فى يوليو ١٩٦٩ م .

* حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد ، من جامعة « أيوا » ، بالولايات المتحدة الأمريكية ، يونيه ١٩٧٥ م .

* عمل بالتدريس والأبحاث الاقتصادية فى مجال السياسات العامة فى جامعات مصر ، والولايات المتحدة فى الفترة (١٩٦٥ - ١٩٧٥ م) .

* شارك فى تقييم برامج المعونات الاجتماعية فى الولايات المتحدة ، (١٩٧٥ - ١٩٧٧ م) .

* عمل كمساعد للمدير التنفيذى فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، (١٩٧٧ - ١٩٧٩ م) .

* انتدب من قبل البنك الدولى وبرنامج الامم المتحدة للتنمية للعمل كمستشار اقتصادى لحكومة جمهورية المالديف ، وأعد الخطة الخمسية الأولى لهذه الدولة الفتية ، (١٩٧٩ - ١٩٨١ م) .

* شغل منصب مدير تنمية الاستثمار ، ثم مدير عام مساعد قطاع الاستثمار في بنك مصر - ايران للتنمية ، بالقاهرة ، (١٩٨١ - ١٩٨٨ م) .

* شارك في دراسة وإنشاء العديد من الشركات الصناعية في مصر ، وانتخب إلى مجالس إدارتها ، ومنها « مصانع الاهرام للورق ، الشركة العالمية للبطاطين والمنسوجات ، شركة المنتجات الحديثة للتعبئة والتغليف » .

* يشغل حالياً منصب خبير اقتصادي في وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية .

رقم الإيداع ٤٨٤٥ لسنة ١٩٨٩